RiC | عربي

أزمة المياه والجفاف
في شمال وشرق سوريا: التحديات البيئية والإنسانية

سبتمبر 2023

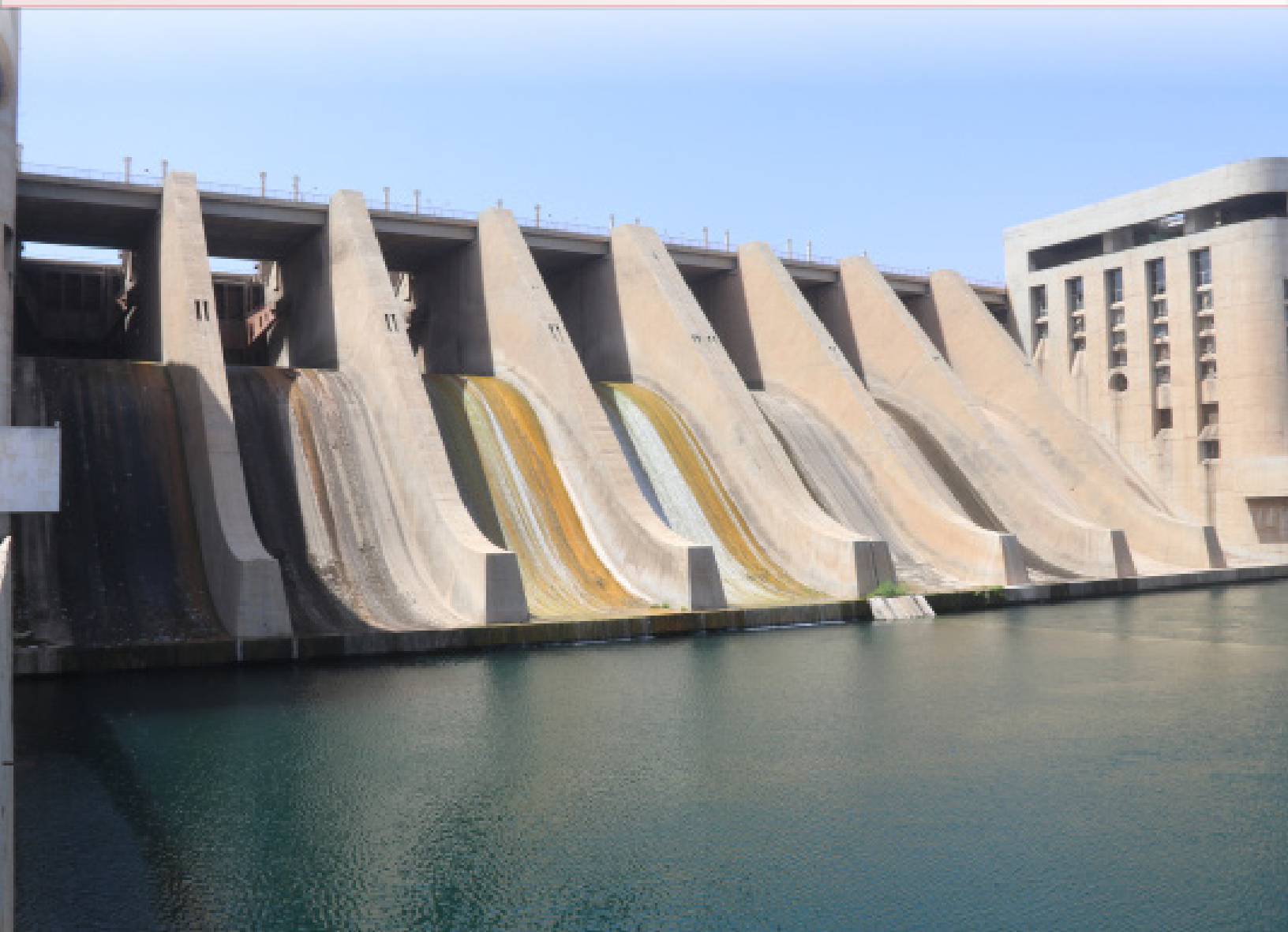

المحتويات:

المؤلفون والمقدمة 3

السدود الرئيسية في شمال وشرق سوريا 7
سد الفرات
سد تشرين

مشروع جنوب شرقي الأناضول الكبير (Gap) 11

الآثار التي يخلفها انخفاض المنسوب 13
مياه الشرب
الزراعة
الكهرباء
الصحة

الهجمات التركية على البنى التحتية 20

القوانين التي تحظر قطع المياه 22

الخاتمة 22

المؤلفون

مركز معلومات روجافا هي منظمة إعلامية مستقلة يقع مقرها في شمال وشرق سوريا، يتألف المركز من موظفين محليين بالإضافة إلى متطوعون من العديد من البلدان في جميع أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية، كما أن البعض منهم لديه خبرة في الصحافة والنشاط الإعلامي وقد جاؤوا إلى هنا لمشاركة مهاراتهم، وانضم آخرون لجلب مهارات وخبرات أخرى إلى الفريق.

هناك شح في التقارير الشفافة والموضوعية عن شمال شرق سوريا، والصحفيون في الغالب غير قادرين على التواصل مع المدنيين العاديين والناس الموجودون على أرض الواقع. لذلك تم أنشاء المركز لسد هذه الفجوة، وبهدف تقديم وتوفير المعلومات الدقيقة والشفافة للصحفيين والباحثين وعامة الناس، كما نقوم بالعمل بالشراكة مع المدنيين والسياسيين والمؤسسات والصحفيين والنشطاء الإعلاميين في جميع أنحاء المنطقة لنوصلهم إلى الأشخاص والمعلومات التي يحتاجونها.

المقدمة

لا تزال أزمة المياه المتفاقمة في شمال شرق سوريا، أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي، وتقويض سبل العيش، والهجرة بحثاً عن موارد، كما يتسبب شحّ المياه وسوء نوعيتها، ورداءة نظم الصرف الصحي، وعدم كفاية وسائل النظافة، لا سيما في مخيمات النازحين العشوائية، بحدوث أمراض خطيرة.

في الآونة الأخيرة كانت مشكلة المياه ونقصها تتصدر الأحداث في هذه المناطق، كونها الشريان الأساسي الذي يعتمد عليه الناس للعيش، حيث تتعمد تركيا بقطع مياه على هذه الشعوب التي تعيش في الشريط الشمالي في سوريا، وبشكل خاص مناطق شمال وشرق سوريا، فقد قمنا فيما سبق بنشر توضيحات وتقارير عن هذا الموضوع، لكن هذه المشكلة ما زالت مستمرة إلى الآن.

إنّ تجاوزات تركيا وتعمدها تقليص تدفق حصة سوريا والعراق من مياه نهر الفرات، ليست وليدة اليوم، بل هي أحد الممارسات التي تتخذها تركيا "منذ عقود، وخاصة في سنوات الجفاف، إلا أنها تفاقمت بعد توغل تركيا في سوريا، منذ عام 2016"

تدخل هذه السياسة التركية بقطع المياه في سياسة التغيير الديموغرافي أيضاً، فمشكلة قطع المياه نتجت عنها تداعيات وتأثيرات عديدة، من الجوانب الزراعة، والصحة، والكهرباء، والثروة السمكية، كما نتجت عنها تحول الأراضي الزراعية إلى بساتين للأشجار وهجرة بعض الأهالي من مناطقهم يعتمد سكان شمال شرقي سوريا على ثلاثة مصادر للمياه، سواءً للشرب أو الاستعمالات المنزلية أو الزراعية أو الصناعية أو غيرها من الاستخدامات. وبالإضافة إلى مياه الأمطار والمياه الجوفية، اعتُبرت الأنهار عصب الحياة في المنطقة تاريخياً. تخدم مصادر المياه هذه المجتمعات المحلية والمهجّرين والنازحين داخلياً، حيث تغطي احتياجات ما يقدّر بـ 4,800,000 مستفيد/ة، من بينهم أكثر من مليون نازح داخلي.

ويراقب مركزنا (مركز معلومات روجافا) عن كثب الانتهاكات التي تحصل على الأرض الواقع في مناطق شمال وشرق سوريا، من الانتهاكات التي تحصل في المناطق المحتلة كـ سري كانيه/رأس العين وكري سبي/تل ابيض وعفرين ومناطق درع الفرات، حيث نتابع يومياً الأحداث التي تحصل هناك من قبل الميليشات المدعومة من تركيا (جيش الوطني السوري)، ونوضحها فيما بعد عن طريق تقاريرنا وملفاتنا.

بهذا الصدد قام فريق من مركزنا بزيارة إلى مناطق الفرات التي تأثرت بنقص المياه، نتيجة قطعها من الجانب التركي، وفعلاً كان هناك تأثير كبير على الأهالي، حيث كان هناك ارتفاع في الأمراض الجلدية واللشمانيا، وبشكل خاص في تلك القرى التي تقطن على ضفاف نهر الفرات، بالإضافة إلى ذلك غياب الكهرباء، لأن نقص المياه يأثر على عمل السدود التي تولد الطاقة عن طريق العنفات التي تضخ المياه.

سنوضح هذه التفاصيل بشكل أدق في هذا التقرير، لكي تكون أوضح للمجتمع الدولي والذين عليهم بدورهم أن ينظروا إلى هذه المشكلة بشكل أوسع، كونها مشكلة ملحة.

أكثر من 30 شهر تركيا تقوم بقطع المياه عن شمال وشرق سوريا

منذ ما يقارب أكثر من (30) شهراً بشكل متواصل، تقوم الدولة التركية بحبس مياه نهر الفرات، لتصل المياه إلى مستوى قياسي، حيث تم استنفاذ كافة مخازن البحيرات في سابقة لم تحدث في تاريخ جريان النهر منذ بناء السدود، وعملياً وصل إلى المنسوب الذي في بعض الأماكن يتطلب إيقاف سد التشرين تماماً، حيث خرجت أغلب محطات الضخ عن الخدمة، سواءً كانت محطات الضخ الخاصة بمياه الشرب أو مياه الري أو السدود التي قد توقف عملها أكثر من مرة، نتيجة انخفاض الوارد واستنفاذ كامل لخزان البحيرات، سواء كان في بحيرة سد تشرين أو في بحيرة سد الفرات.

سد تشرين-منبج سبتمبر 2023

ورد في مذكرة المياه التي حصلنا عليها من إدارة سد الفرات

نتيجة للوارد المنخفض من تركيا والذي يقارب 250 م3/ثا منذ بداية شهر نيسان 2022 ولغاية تاريخه ورغم الإجراءات التي قمنا بها من خلال تخفيض الممرر من سد الفرات إلى ما يقارب 185 م3/ثا منذ بداية شهر كانون الأول وحتى تاريخه وبسبب تزايد الضغط على السدود في طلب الطاقة كونها المصدر شبه الوحيد للطاقة في شمال وشرق سوريا انخفضت المناسيب في سدود الفرات إلى مناسيب حدية ومنخفضة جدا حيث بلغ منسوب الفرات 298,19 م.مطلق عن سطح البحر بتاريخ اليوم 1/8/2023 وهو منسوب منخفض جدا مقارنة مع الأعوام السابقة لمثل هذه الفترة من السنة وبلغ منسوب بحيرة سد تشرين إلى 322,04 م.مطلق عن سطح البحر وهو منسوب ينذر بالتوقف الكامل لسد تشرين حيث أن المنسوب المقابل للحجم الميت هو 320.00 م.مطلق عن سطح البحر والذي سيخرج عنده السد كليا عن الخدمة ومما يزيد الضغط على مخزون بحيرات سدود الفرات هو بداية موسم الري والذي تصل فيه الفواقد في ذروتها (شرب - ري- تبخر) إلى 250 م3/ثا وهو يستنزف كامل الوارد من تركيا و يستنزف توليد الطاقة ما تبقى من المخزون المتاح للاستثمار.

انتقادات متكررة

وجهت منظمة "هيومن رايتس ووتش"[1] انتقادات متكررة لتركيا على دورها في أزمة المياه بسوريا، وقالت المنظمة الدولية إن " تقاعس السلطات التركية عن ضمان إمدادات مياه كافية لمناطق سيطرة الأكراد في شمال شرق سوريا يضر بقدرة المنظمات الإنسانية على تجهيز المجتمعات الضعيفة لحمايتها."

تتهم الإدارة الذاتية أنقرة بعرقلة تدفق نهر الفرات إلى سوريا وباستخدام المياه كسلاح للضغط عليها. واتهمت دمشق أيضاً تركيا التي تدعم منذ بداية النزاع أطرافاً في المعارضة السورية، بحجز مياه نهر الفرات وعدم الالتزام بالاتفاقية الموقعة في 1987. إلا أن مصدراً دبلوماسياً تركياً قال لوكالة فرانس برس إن بلاده :"لم تقدم يوماً على خفض نسبة تدفق المياه .. لأسباب سياسية أو أي أسباب أخرى". وأوضح: "تواجه منطقتنا أسوأ فترات الجفاف بسبب التغير المناخي"، مشيراً إلى تسجيل "أدنى مستوى تساقط أمطار منذ 30 عاماً على الأقل" هذا العام في جنوب تركيا. ويُشكك نيكولاس هيراس، الباحث في الشأن السوري في نية تركيا استخدام نهر الفرات كسلاح لصالحها، إذ من شأن ذلك أن يعقد علاقاتها مع الولايات المتحدة الداعمة للأكراد وحليفتها على النطاق الأوسع، ومع روسيا أبرز داعمي دمشق، لكن في الوقت ذاته شريكتها في اتفاقات تهدئة عدة في سوريا.

1https://www.hrw.org/news/2020/03/31/turkey/syria-weaponizing-water-global-pandemic

نهر دولي

لنعرف نهر الفرات، فهو واحد من أكبر الأنهار في جنوب غرب آسيا، حيث يبلغ طوله من منبعه في تركيا حتى مصبه في شط العرب في العراق حوالي 2940 كم، منها 1176 كم في تركيا و610 كم في سوريا و1160 كم في العراق، ويتراوح عرضه بين 200 إلى أكثر من 2000 متر عند المصب. ينبع من ،جبال طوروس في تركيا ويعبر ثلاث دول هي تركيا وسوريا والعراق. أهمية هذا النهر للحياة جعلته مصدر جذب للاستيطان والتجمعات البشرية حيث تعتبر المياه المتدفقة والأراضي الزراعية الخصبة الواقعة على ضفافه من أهم مصادر الحياة لسكان المنطقة.

يدخل نهر الفرات من سوريا عند مدينة جرابلس بريف حلب ويمر النهر في مدينة الرقة وبعدها بدير الزور ثم يخرج من الأراضي السورية عند مدينة البوكمال ليدخل العراق عند مدينة القائم في الأنبار، ويقع على نهر الفرات 3 سدود رئيسية، سد الفرات في مدينة الطبقة غربي الرقة, أكبر السدود الموجودة في سوريا، سد الحرية غربي الرقة، السد الثالث، فيما يقع سد تشرين في ريف منبج، شمال شرق حلب.

وقد قررت تركيا استغلال هذا المورد المائي من خلال إنشاء سدود، وفي عام 1980 أطلقت خطة شاملة تحت اسم "مشروع جنوب شرقي الأناضول الكبير"، والذي يتضمن عدة مشاريع مائية تشمل منابع نهري دجلة والفرات.

يتم رفد الفرات بالمياه من سوريا عبر ثلاثة أنهار ؛ الساجور والبليخ والخابور. والذي تنبع مياهها من سفوح جبال طوروس على طول الحدود السورية التركية وتضيف كمية قليلة نسبياً من المياه إلى نهر الفرات.
.الساجور هو أصغر هذه الروافد. حيث ينبع من مجريين بالقرب من غازي عنتاب وتجف اغلب مياهه في منبج قبل أن تصب في خزان سد تشرين أما البليخ فيتلقى معظم مياهه من نبع كارستي القريب من عين العروس ويجري جنوباً حتى يصل إلى نهر الفرات عند مدينة الرقة.

ومن حيث الطول وحوض الصرف والتصريف فإن الخابور هو النهر الأكبر بين هذه الثلاثة. وتقع ينابيعه الرئيسية حول رأس العين، و يتدفق نهر الخابور إلى الجنوب الشرقي مروراً بالحسكة، و يتحول جنوباً ويصب في نهر الفرات بالقرب من البصرة. وبمجرد دخول نهر الفرات إلى العراق، لا تعود هناك روافد طبيعية للفرات، على الرغم من وجود قنوات تربط حوض الفرات بحوض دجلة.

من المعروف إن استقرار السكان في وادي الفرات مرتبط ارتباطاً وثيقاً بـ كمية المياه فيها، في هذه الحالة دولة العراق أيضاً تواجه تأثرات سلبية وكارثية لـ قلة الوارد المائي من تركيا وتنعكس هذه التأثيرات الكارثية على جميع القاطنين على ضفاف نهر الفرات

الخابور

يُعَتَبَرُ نهر الخابور واحدًا من أهمّ الروافد لنهر الفرات الذي حُرِمَ السكان من استفادته، فهو يفتقر إلى أي اتفاقيات تنظّم حصصه أو تضمن وصول المستفيدين إلى مياهه. في مايو 2021، تم قطع مياه النهر تمامًا، حيث أقامت الجماعات المعارضة المسلحة المدعومة من تركيا ثلاثة سدود غير شرعية على مجراه في منطقة رأس العين/سري كانيه، وقد حدث هذا في أحد أشهر الصيف الأكثر حرارة في شمال شرق سوريا.

بناء هذه السدود (التي أقيمت في أراضي تركيا) أدى إلى حرمان عشرات الآلاف من المزارعين من سقي أراضيهم، خاصةً في القرى المجاورة لمنطقة تل تمر. تم توثيق تأثير قطع مياه النهر على أكثر من 46 ألف دونم من الأراضي الزراعية في منطقة تل تمر، مما دفع أصحابها إلى التخلي عن بعض المحاصيل أو تقليل المساحات المزروعة لتقليل تكاليف الري البديل. بالإضافة إلى ذلك، حرمت السدود أصحاب الماشية من الاستفادة من المساحات الرعوية على طول أطراف النهر وسقاية المواشي العطشى.
يمتد نهر الخابور على طول 320 كيلومترًا ويعتبر واحدًا من روافد نهر الفرات، حيث ينبع في تركيا ويمر في مقاطعة الحسكة، التي تُعَدّ السلة الغذائية لسوريا.

حُرمت آلاف الأسر من الوصول إلى المياه بسبب بناء السدود، وهو انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي. يشير التقرير إلى إمكانية أن يكون ذلك إجراء مدروسًا يتبعه "الجيش الوطني السوري" بهدف تجويع السكان المدنيين أو التسبب في تهجيرهم قسرًا كجزء من سياسة الحرب. تحث المنظمة المجتمع الدولي في توصياتها على ضرورة حث تركيا على ضمان وصول جميع المدنيين إلى مياه الخابور.

السدود الرئيسية في شمال وشرق سوريا

سد الفرات: يقع سد الفرات أو ما يسمى بسد الطبقة على بعد 50 كيلو مترا من مدينة الرقة، يبلغ طوله 4.5 كيلو متراً وارتفاعه 60 متراً. وتشكلت بحيرة خلف السد بمتوسط عرض 8 كيلو مترا وطولاً بـ 80 كيلومتراً.

سد تشرين: يقع سد تشرين في منطقة منبج ويبعد عن مدينة حلب 115 كيلو مترا وعن الحدود التركية 80 كيلو مترا. يستفاد من هذا السد في توليد الطاقة الكهربائية وتخزين المياه لأغراض الزراعة وتبلغ طاقة تخزين السد 1.9 مليار متر مكعب.

حمود الحمادين، المهندس والإداري في سد التشرين، يعبر عن تأثير انخفاض مياه نهر الفرات على السد، حيث يوضح أن الوارد من الجانب التركي لا يتجاوز (250) متر مكعب في الثانية، وهو أقل من نصف الوارد المتفق عليه. ويشير إلى أن هذا الاستنزاف في مخزونات البحيرة قد أثر سلباً على إدارة السدود ومكتب الطاقة، وقد عرقل الأمور المتعلقة بالري والزراعة ومياه الشرب. ويضيف أن الوارد من الجانب التركي يتراوح عادةً بين 200 و 250 متر مكعب، وفي بعض الأحيان يكون أقل من ذلك، مما يجعل الوضع غير مستقر خلال الـ 30 شهراً الماضي.

وتتوزع هذه النسبة كـ التالي:

٧٥ متر مكعب في مسطحات البحيرات للتبخر	٢٥ متر مكعب في الثانية لمياه الشرب	ما بين ١٤٠ إلى ١٦٠ متر مكعب لمياه الري

وبمجمل هذه الحسابات 260 إلى 275 متر مكعب فقط لتغطية هذه الخدمات قبل توليد الكهرباء.
يتم توليد الكهرباء دائمًا من مخازن البحيرات، حيث يتم استنفاذ المخزون بشكل يومي، مما يؤدي إلى نقص في واردات النهر. ومن الملاحظ أنه لم تحدث أي موجة إسعافية في الوارد سواء في الشتاء، على الرغم من أن الموسم المطري في الشتاء الماضي كان جيدًا، ولا في بداية الربيع عند ذوبان الثلوج، ولا بعد الزلزال كما أشيع. فالوارد بقي كما هو، وهو وارد ضئيل لا يلبي أدنى الحاجات.

وفي نفس السياق، قال رئيس غرفة عمليات تنسيق نهر الفرات التابعة لإدارة السدود في سد الفرات عماد عبيد، خلال مقابلته مع مركزنا: "نحن الآن في سد الفرات وهذه هي بحيرة سد الفرات ، والسعة الأعظمية لسد الفرات هي 14 مليار متر مكعب، أما اليوم فإن المياه الموجودة في البحيرة لا تتجاوز 10 مليار مكعب، وهذا يعني إننا فقدنا 4 مليار متر مكعب، بسبب نقص الوارد من الجانب التركي.

كما إن الجانب التركي مستمر بحبس مياه نهر الفرات، حيث يوجد اتفاقية بين سوريا وتركيا تنص على أن يمرر الجانب التركي 500 متر مكعب في الثانية من المياه في نهر الفرات، لكنه اليوم لا يمرر لنا سوى 250 متر مكعب في الثانية، حيث إنه يمرر نصف الكمية المتفق عليها، وأحياناً يمرر أقل من هذه الكمية، أي أنه أحياناً يمرر 200 أو 150 متر مكعب في الثانية.

وأضاف "عندما يُمرر لنا 250 متر مكعب في الثانية فإنه لا يصل لبحيرة سد الفرات 250 متر مكعب بسبب أنها تستنزف بالضياعات. نحن الآن في فصل الصيف وتزداد هذه الضياعات عن طريق التبخر، حيث يتبخر نسبة تتراوح بين 80 إلى 100 متر مكعب في الثانية من البحيرة. كما يتم الاستنزاف أيضًا عبر المضخات التي تزود مدينة حلب بالمياه، وعبر بوابتي مأخذ الري لتغذية الزراعة، مما يستنزف 75 متر مكعب في الثانية. وبالتالي، يظهر أن الوارد لا يوازي الضياعات. وأثر هذا النقص سلبًا على الحياة الاجتماعية والبيئية والزراعية، حيث كانت المنطقة سابقًا مشهورة بزراعة القمح والشعير والشمندر السكري والقطن والذرة الصفراء، إلا أن زراعة القطن والشمندر السكري تلاشت بسبب نقص المياه."

وبالإشارة إلى المستوى المائي للبحيرة، فإن المنسوب الأعظمي للبحيرة يبلغ 304 متر فوق سطح البحر، أما المنسوب اليوم فهو 298 مترًا فوق سطح البحر، وهذا يعني أن النقص يصل إلى حوالي 6 أمتار. ومازال النقص مستمرًا، حيث يتم تسجيل نقص بحوالي 2 سم من البحيرة يوميًا، حسب إدارة سد الفرات.
ويغطي السدان 90 في المئة من حاجات شمال شرق سوريا من الكهرباء، بما فيها التيار اللازم لمحطات ضخ المياه، ويهدد تراجع منسوب المياه اليوم

عملهما ومنذ سنتين وحتى اليوم، استمر حبس المياه من الجانب التركي دون الالتزام بالاتفاقات الدولية، على الرغم من المناشدات والمطالبات الشعبية والدولية. يتهم سكان شمال وشرق سوريا تركيا بتسخير المياه كسلاح، حيث أدى هذا النقص في المياه إلى تلوث مياه الشرب بالسموم والطحالب، مما أدى إلى انتشار الأوبئة والأمراض. وفي هذا السياق، يناشد عماد العبيد المجتمع الدولي بعدم استخدام الجانب التركي استراتيجية حرب المياه ضد شعوب المنطقة، معتبرًا أن الوضع أصبح كارثيًا.

سد الفرات، الطبقة، سبتمبر 2023

الاتفاقية السورية_التركية عام 1987، وهي اتفاقية مؤقتة لتقاسم مياه نهر الفرات بين سوريا وتركيا خلال فترة ملء حوض سد أتاتورك والتي تمتد إلى 5 سنوات. تم توقيع الاتفاقية في 17 يوليو 1987 ونصت على تعهد الجانب التركي بتوفير معدل سنوي يزيد عن 500 متر مكعب في الثانية عند الحدود التركية السورية مؤقتاً حتى الاتفاق على التوزيع النهائي لمياه نهر الفرات بين البلدين. قامت سوريا في 17 أبريل 1989 بتوقيع اتفاقية مع العراق تحدد حصتها من مياه الفرات بنسبة 42% وحصة العراق بنسبة 58% من مياه الفرات المارة عند الحدود السورية العراقية.

بذلك، تكون حصة سوريا من مياه نهر الفرات 6.627 مليار متر مكعب وحصة العراق 9.106 مليار متر مكعب وحصة تركيا 15.700 مليار متر مكعب في السنة. في عام 1994، قامت سوريا بتسجيل الاتفاقية المبرمة مع تركيا لدى الأمم المتحدة لضمان الحد الأدنى من حقوق سوريا والعراق في مياه نهر الفرات. وقد اتهمت دمشق أيضًا تركيا، التي دعمت أطرافًا في المعارضة السورية، بحجز مياه نهر الفرات وعدم الالتزام بالاتفاقية الموقعة في 1987.

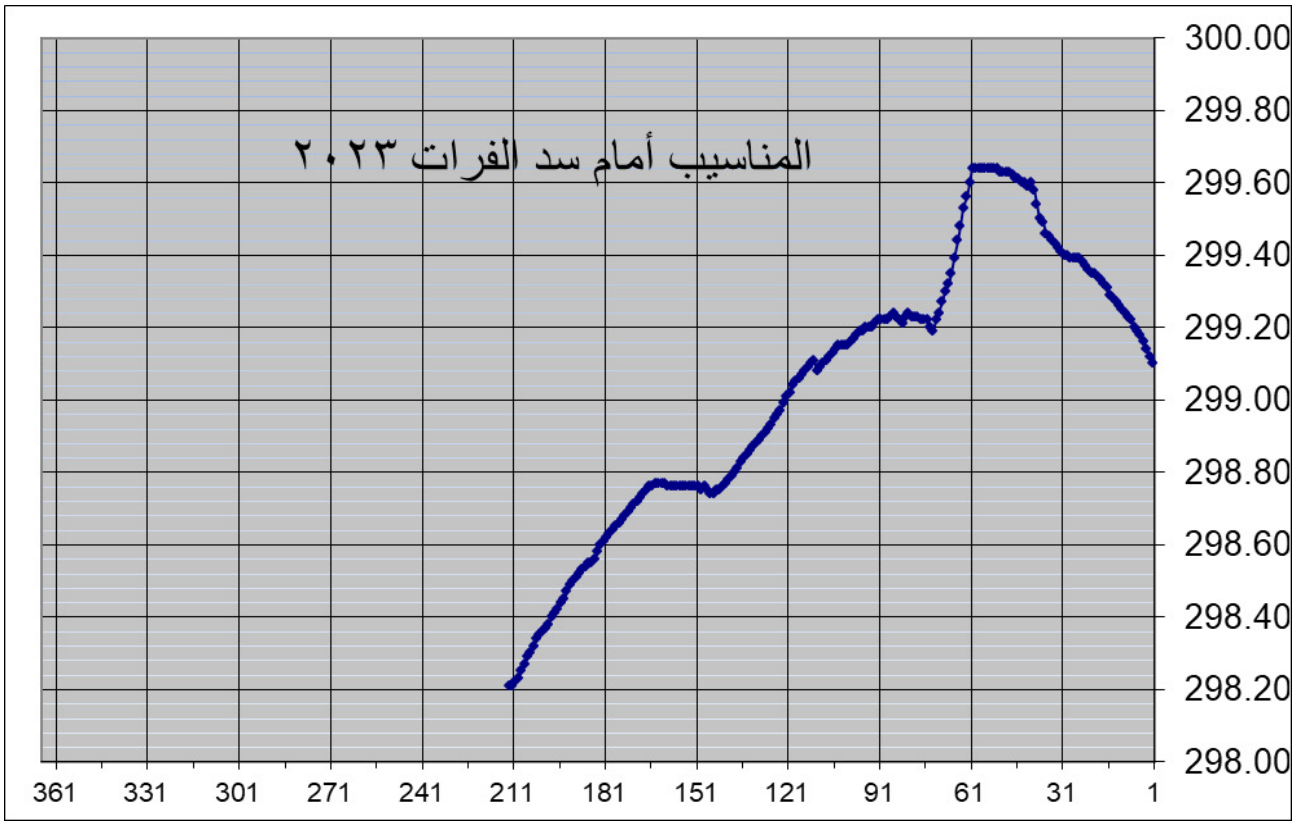

(GAP) مشروع جنوب شرقي الأناضول الكبير

يُصف المشروع على موقعه الرسمي بأنه أكبر مشروع في تاريخ الجمهورية التركية، حيث قامت تركيا بتنفيذه تحت مسمى تطوير المشروعات الزراعية والإنمائية. يتألف المشروع من ما لا يقل عن 22 سدًا و19 محطة للطاقة الكهرومائية، حيث تم إنشاء 8 محطات بقدرة تصل إلى 74% من القدرة المستهدفة بحلول نهاية عام 2005. يمتد المشروع على نهري دجلة والفرات، ويضم أكبر السدود مثل سد أتاتورك وسد إليسو. يخدم المشروع مناطق متعددة في تركيا، خاصةً المناطق الواقعة على ضفاف نهر الفرات، والتي تشمل أجزاء من ولايات سانليورفا، ديار بكر، أورفا، مردين، باتمان، وغيرها.

أدى إنشاء السدود التركية إلى مخاوف كبيرة لسوريا والعراق، حيث سيؤدي ذلك إلى تقليل تدفق المياه إلى ضفاف الأنهار بنسبة كبيرة جدًا. ووفقًا لتقرير نشرته صحيفة الغارديان، فقد أدى إنشاء السدود التركية وتوليد الطاقة الكهرمائية على النهرين إلى خفض تدفق المياه إلى العراق بنسبة 80% وإلى سوريا بنسبة 40%. وقد اتهمت كل من سوريا والعراق تركيا بتخزين المياه وتهديد إمداداتها من المياه.

أسعت أنقرة إلى ترويج حقائق تاريخية وقانونية مضللة بشأن حقها في إدارة المجاري المائية المشتركة مع دول الجوار، وكان ذلك واضحًا في استنادها إلى نظرية السيادة المطلقة في تفسير طبيعة مجرى نهري دجلة والفرات. وبناءً على ذلك، تعطى لنفسها الحق في السيادة المطلقة على مياه النهر الدولي الواقع ضمن إقليمها دون قيد أو شرط،[2] وبالتالي تقوم بإنشاء السدود وتنفيذ التحديثات على مجرى النهر دون مراعاة للآثار البيئية والاقتصادية على الدول المجاورة. وتسيطر تركيا حاليًا على أكثر من 90% من المياه التي تصب في نهر الفرات، و44% منها في نهر دجلة. ومن خلال استمرار تركيا في قطع تدفق مياه نهر الفرات إلى الدول المجاورة وتوجيهها نحو السدود التركية، فإن ذلك أدى إلى نقص الغذاء والطاقة في سوريا، وتفاقم أزمة المياه في العراق، مما أدى إلى فقدان إمكانية الوصول إلى المياه لما لا يقل عن سبعة ملايين شخص. وتأتي هذه التطورات في ظل تزايد الجفاف وتفاقم التغير
المناخي، مما يزيد من احتمالات تصاعد الصراع في المنطقة.

يصل المتوسط السنوي لتدفق مياه نهر الفرات إلى أكثر من ألف متر مكعب في الثانية، مقابل 31.5 مليار متر مكعب من المياه في المنابع. وتبلغ سعة التخزين في السدود الرئيسية التي أُقيمت على نهر الفرات في تركيا، مثل سد كيبان وسد قره قايا وسد أتاتورك وسد بيرجيك وسد كاركاميش، أكثر من 90 مليار متر مكعب، وهو ثلاثة أضعاف المتوسط الطبيعي لتدفق النهر. وتعود هذه البيانات لسلسلة طويلة من القياسات التي تمت على مدى تقريبًا 100 عام. وتبلغ احتياجات واستخدامات الجانب التركي من المياه، عند اكتمال انجاز كامل المساحات المخطط لإروائها ضمن مشروع الغاب جنوب تركي، ما يقارب 10 مليار متر مكعب، بما في ذلك التبخر من أسطح البحيرات. ومن هنا، يوضح أن الهدف الرئيسي من إقامة السدود وتخزين هذا الكم الهائل من المياه ليس لتنظيم مجرى النهر وتأمين الأمن الغذائي والمائي التركي، بل لاستخدام المياه كوسيلة للضغط على شعوب المنطقة القاطنة على ضفاف الفرات في سوريا والعراق.

2https://anfarabic.com/%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/mmarsat-mmnhjt-abad-astkhdam-trkya-wrqt-almyah-ly-dwl-aljwar-93810

وفي دراسة للبروفسور كيرك يونكر، المتخصص في القوانين الدولية للبيئة وحماية المياه، والمستشار لدى الحكومة الأمريكية لشؤون البيئة والمياه، يرى يونكر أن أغلب الدول التي تنبع الأنهار منها تنظر باستعلاء وتكبر تجاه الدول التي تمر منها تلك الأنهار، وبلغة الأرقام قال بأنّه ستتراجع الطاقة الاستيعابية لدجلة من 49 بليون متر مكعب، سنة 2009، إلى 9 بليون متر مكعب سنة 2025. أما الطاقة الاستيعابية للفرات فسوف تتراجع من 19 بليون متر مكعب سنة 2009 إلى 8 بليون متر مكعب سنة 2025. حوالي 21 في المائة من المياه العراقية غير صالحة للشرب و8 بالمائة من سكان العراق يشربون مياها ملوثة. وإذا استمر الحال على ما هو عليه فسوف يختفي دجلة والفرات سنة 2040.

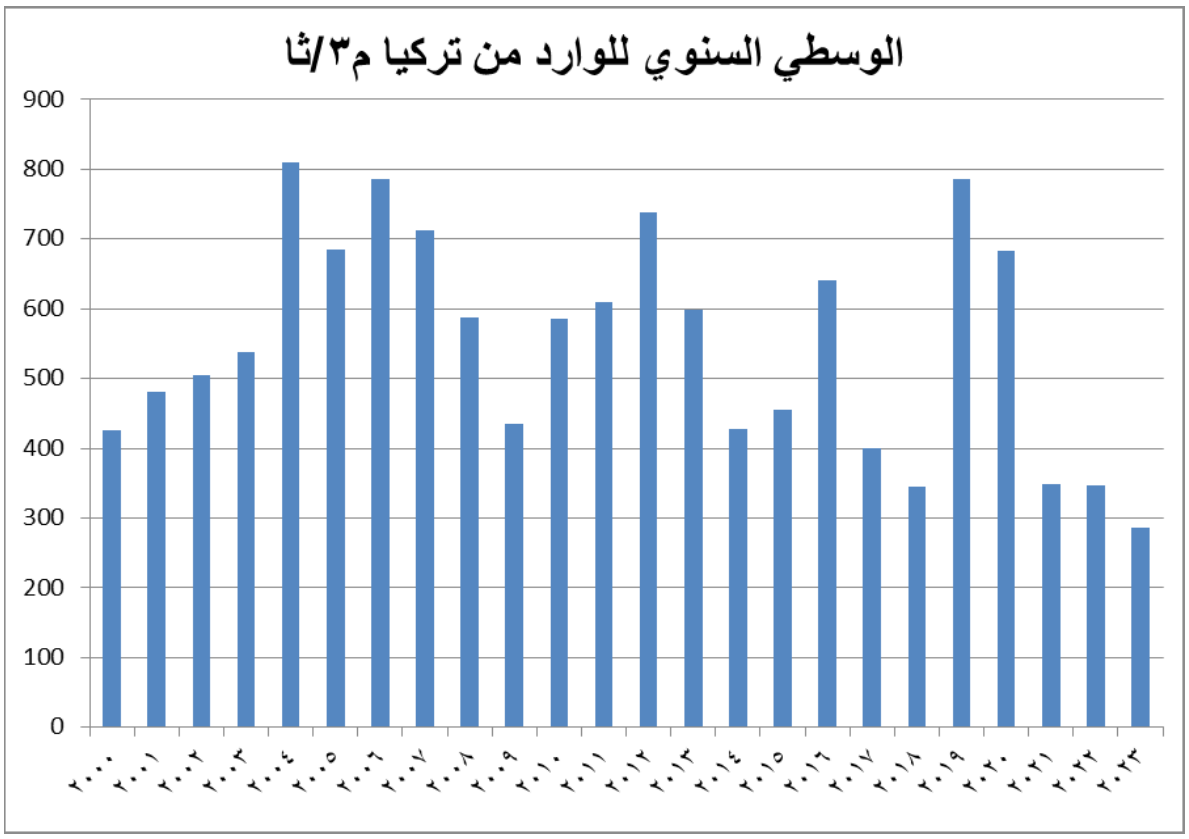

محطة علوك سلاح ضد المدنيين

احتلت تركيا مدينة رأس العين/سريه كانيه في تشرين الأول عام 2019 خلال عملية أطلقت عليها (نبع السلام)، ونتيجة سيطرة الدولة التركية والجيش الوطني السوري المدعوم منها على المدينة حرمت مجتمعات شمال وشرق سوريا من حقهم في الحصول على مياه الشرب؛ بسبب سلسلة متكررة من الانقطاعات في ضخ المياه من محطة علوك التي تقع داخل الأراضي المحتلة. وتعد المحطة المورد الرئيسي ومصدر المائي الوحيد لإرواء 800 ألف شخص في شمال وشرق سوريا ولاسيما سكان مدينة الحسكة وبلدة تل تمر والأرياف المحيطة بهما، حيث تحتوي على نحو 30 بئراً وثمان مضخات.

وتتحجج الفصائل التي تدعمها تركيا أن نقص الوارد المائي هو نتيجة ضعف كمية الكهرباء المغذية لمحطة "علوك" والتي تتغذى من مناطق الإدارة الذاتية . وتعد محطة مياه علوك، التي شهدت خدماتها تكرار الانقطاع، المصدر الوحيد لمياه الشرب لحوالي 800 ألف شخص في شمال شرق سوريا، لا

سيما سكان مدينة الحكسة وبلدة تل تمر والأرياف المحيطة بهما، بالإضافة إلى كونها المصدر الرئيسي لنقل المياه بالشاحنات لمخيمات كـ الهول واشو كاني وسري كانييه (التي تضم عشرات الآلاف من النازحين داخلياً من محافظات ومناطق سوريّة مختلفة، بالإضافة إلى آلاف العراقيين والأجانب، ممن كانوا يعيشون سابقاً في مناطق كان يحكمها تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف باسم "داعش).

اعتبارًا من أكتوبر 2021، تشكل المنطقة الواقعة شمال وغرب تل تمر جزءًا من خط المواجهة بين قوات سوريا الديمقراطية، والجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا. لكن الجيش الوطني السوري يواصل محاولته شق طرق داخل الشمال الشرقي. ويرى المدنيون المحليون أن إغلاق النهر جزء من استراتيجية أوسع لزعزعة استقرار الإدارة الذاتية.

الآثار التي يخلفها انخفاض المنسوب

يضاف إلى الأزمة المترتبة على البعد الاقتصادي أزمة إنسانية منتظرة، في حال استمرّ هذا التعدي التركي على مياه النهر. فبحسب عدّة منظمات حقوقية، يعاني 12 مليون شخص بين العراق وسوريا من مخاطر عدم الحصول على المياه والغذاء والكهرباء بسبب هذه الأزمة. فإضافة إلى الأثر المباشر الذي يشكّله انخفاض تدفّق المياه في النهرين على حصول الناس على المياه، هناك ضرر غير مباشر على هذه الشريحة من الناس، فانخفاض التدفق في النهرين سيؤثّر على السكان حرماناً من الحصول على الطاقة الكهربائية، بالأخص أولئك الذين يعيشون قرب السدود المولّدة لهذه الطاقة والذين يستفيدون بشكل كبير منها. وأيضاً سينعكس على الأمن الغذائي.

مياه الشرب :

أهم ميزة في بحيرة النهر هي ميزة الجريان، حيث يستخدم النهر هذا الجريان لغسل نفسه والحصول على مياه نظيفة، لكن هذه الميزة اختفت الآن، مما أدى إلى صعوبة تأمين مياه صالحة للشرب. فمياه الشرب الحالية ذات نوعية رديئة، بسبب تحول النهر إلى مستنقعات، وتأثرت كمية المياه المستخرجة بانخفاض المنسوب، مما أدى إلى خروج معظم محطات الضخ عن الخدمة. ونتيجة لذلك، يضطر الأهالي إلى شرب مياه النهر مباشرة، على الرغم من كون كمية المياه قليلة ونوعيتها رديئة.

تأثرت نواحي كوباني والطبقة بشكل أكثر، وخاصةً من ناحية مياه الشرب والزراعة حيث يقول الرئيس المشترك لوحدة مياه الطبقة (حمود الشيخ) لمركز معلومات روجافا

يوجد لدينا عدة محطات تابعة لوحدة مياه الطبقة و عددها تقريباً 11 محطة ضمن مدينة الطبقة، وهذه المحطات تأثرت، نتيجة انخفاض منسوب نهر الفرات في الفترة الماضية من الجانب التركي، حيث خرجت لدينا 9 محطات عن الخدمة، كما إن 9 محطات التي خرجت عن الخدمة هي ضمن

مدينة الطبقة، ومن هذه المحطات هي (محطة البوعاصي ومحطة الكريم ومحطة عايد ومحطة الجرافات ومحطة الخزان الجنوبي)، أثرت هذه المشكلة على عمل الوحدة وسببت الكثير من المتاعب، كما سببت عطش شديد لهذه المنطقة.

وأضاف الشيخ "أن خروج 9 محطات عن الخدمة ليس بالأمر السهل، لهذا قمنا ببعض التدابير اللازمة، حيث أن المرحلة الأولى التي قمنا بها تمثلت بحملة، وذلك بجهود الإدارة الموجودة في مدينة الطبقة بتوزيع صهاريج مياه لمناطق عايد والكريم والبوعاصي، والتي استمرت لمدة أسبوع."

ومن التدابير الأخرى التي قامت بها وحدة مياه الطبقة، هي وضع مضخات أفقية بعد خروج المحطة الرئيسية عن الخدمة في عايد (تعتبر منطقة عايد تجمعاً سكانياً كبيراً يضم حوالي 20 ألف نسمة), و خلال أسبوع واحد تم وضع المضخات وتشغيل المحطة ووضعها في الخدمة , وحسب حمود الشيخ تم وضع مضختان مع إنها لم تكن كافية، وفي المرحلة الثانية تم العمل في محطة البوعاصي، حيث تم وضع مضخة أفقية وإدخالها في الخدمة رغم إنها غير كافية؛ لأن محطة البوعاصي تشمل 7 قرى، وكل قرية يأتيها الماء مرة كل سبعة أيام.

ويتراوح سعر نقلة الماء من 80 إلى 100 ألف ليرة سورية، حسب المسافة، وهذا يشكل عبئاً على الأهالي. وفي المرحلة الثالثة قمنا بتركيب محطة أفقية في محطة الكريم الخارجة عن الخدمة حيث إن العمل كان قائم فيها منذ تقريبا 5 أيام وقد انتهينا من العمل فيها وتم تشغيلها منذ يومين . و نحن قمنا بهذه الأعمال ولكن لاتزال المياه غير كافية لأن المياه تتأخر على الأهالي حيث أنها كل 5 أيام لتأتي على منطقة معينة أو قرية أو حي , و هذا ما يسبب العطش و يسبب الأمراض لأن الأهالي اصبحوا يوفرون مياه الغسيل للشرب مما تسبب لنا بأزمة كبيرة في هذه المنطقة . وبالإضافة إلى ذلك تأثرت الكثير من المجالات نتيجة نقص منسوب مياه النهر كالكهرباء و الزراعة و الثروة السمكية و الثروة الحيوانية و أثرت على جميع الموارد في المنطقة .والانخفاض كبير في المنسوب، حيث إن منسوب البحيرة قد انخفض إلى النصف.

كما أن المياه أصبحت لها رائحة و طعم حيث إننا أصبحنا نسحب المياه من النهر لأن المحطات التي خرجت عن الخدمة كانت محطات تصفية وترقيد ضمن الآبار اللإرتشاحية ولكن الآن نحن نقوم بالسحب من النهر و نقوم بالتعقيم عن طريق وضع مادة الكلور و من ثم نقوم بضخها باتجاه الأخوة المواطنين . كما إن المياه غير كافية في منطقة الطبقة و ريفها و في المحطات التي خرجت عن الخدمة , حيث إن الإجراءات التي قمنا بها هي إجراءات إسعافيه فقط.

حيث أن محطة عايد استطاعتها هي 4 مضخات أي أنه عندما كانت المياه متوفرة كنا نقوم بتشغيل 4 مضخات أما الآن فإننا نقوم بتشغيل مضختين فقط و هذا ما يدفعنا للتقنين, و الوضع نفسه في الكريم و البوعاصي و في الطبقة أيضا الأمر نفسه حيث تم خروج محطة الجرافات عن الخدمة و حتى الآن لم نقوم بأي أجراء حيث نقوم بالتقنين مدة 12 ساعة باتجاه المدينة و 12 ساعة باتجاه القرى لكي نقوم بتوفير مياه للشرب حيث أنها غير كافية للمنطقة مما سبب لنا أزمة كبيرة.

الزراعة:

جاسم الفرج"، مزارع من أهالي قرية جزيرة السد في الطبقة، أبدى قلقه لمركزنا حيث أشار إلى تغيرات في نهر الفرات بسبب انخفاض منسوب المياه." قال الفرج: "لقد أثر انخفاض منسوب نهر الفرات علينا بشكل كبير، حيث تسبب في حالة من الركود في النهر مما أدى إلى تلوث المياه وتحول لونها من الأزرق إلى الأبيض، كما زادت رائحتها بشكل كريه. لم نعد قادرين على استخدامها للشرب أو حتى للاستحمام، ولقد تسببت في العديد من الأمراض. لقد اضطررت أنا وعائلتي إلى التوقف عن استخدام مياه النهر، وقمنا بحفر بئر لتلبية احتياجاتنا من المياه.

وأضاف قائلاً: بالنسبة لمنطقتنا فهي قريبة من المياه أما وضع القرى الأخرى البعيدة عن النهر فوضعها معدوم وليس لديهم ماء لدي العديد من الأقارب في القرى الأخرى يعانون من نقص المياه، اما بالنسبة لصهاريج المياه فهي تأخذ إلى أقرب نقطة مبلغ 40 ليرة سورية، حيث وصل سعر برميل الماء الواحد 20 ألف ليرة سورية بحسب المنطقة التي يوصل الماء إليها.

حيث أن المناطق من السويدية و بعدها حتى مدينة الطبقة وضعها معدوم بالنسبة للمياه . ونحن الآن نقوم بحفر أبار خوفاً من وصول منسوب المياه للمنسوب الميت، كما إن الانخفاض إذا أستمر ستحدث كوارث ونحن الآن ما زلنا في البداية . ونتيجة تدهور الزراعة تقلصت المساحات الرعوية على ضفاف النهر نتيجة تيبس طبقات ومساحات خضراء واسعة، بالإضافة لتوقف بعض قنوات الري عن العمل نتيجة شح المياه، مما أثر سلبا على الثروة الحيوانية والسمكية، وهو أمر فاقم الأمر سوءاً على موارد سكان الرقة وريفها.

تعتمد الزراعة على الري بدرجة كبيرة، سواء أن كان الموسم صيفي أو شتوي، عندما يقرر المزارع زراعة أرضه يجب أن يستخدم أنابيب ومضخات وغيرها، أي انه يجب أن يستخدم الري الصناعي، وهو مكلف جداً ولن يستطيع تحمل التكلفة، وبذلك يخسر المحصول أو يترك الأرض من غير أن يزرعه، في هذه الحال يصبح المزارع في حيرة من أمره، وهناك من يقوم ببيع أراضيهم من أجل الهجرة إلى خارج البلد، يعتبر هذا استهداف للمنطقة بوجوده.

حمود الحمادين (مهندس وإداري في سد التشرين:**الكهرباء**)

في سياق آخر، تُعتبر السدود مصدرًا للطاقة الكهربائية، حيث تُوفّر الطاقة للمناطق المتصلة بها من خلال الشبكات الكهربائية. في سد تشرين، يتم تشغيل فقط اثنتين من العنفات الستة الموجودة، حيث تنتج الواحدة 75 ميغاواط من أصل 107، مما يعني فقدانًا يصل إلى 35% من إنتاج الطاقة بسبب نقص المياه. بالإضافة إلى ذلك، يتم إيقاف السد لمدة 18 ساعة متواصلة

عنفات سد تشرين-منبج سبتمبر 2023

وفي محطة الكهرباء التابعة لسد الفرات، التي تضم 8 مجموعات توليد، تم إخراج 4 منها بشكل نهائي بسبب الأعمال التخريبية، بينما تم إعادة تشغيل 4 منها. ونظرًا للوارد المائي الضئيل من الجانب التركي، يتم تشغيل مجموعة واحدة أو مجموعتين فقط بطاقة متدنية. وبسبب هذا التحدي، تصل القدرة الفعلية لكل مجموعة إلى 110 ميغاواط ساعي. وفي الوقت الحالي، يتم تشغيل مجموعة واحدة أو مجموعتين بقدرة تتراوح بين 40 و 50 ميغاواط ساعي.

حالياً لا يفصلنا عن المنسوب الميت لنهر الفرات والذي لايسمح لنا بتشغيل العنفات أبدًا مترين فقط، وإذا بقي الانخفاض كما هو واستمر نقص 2 سم يومياً فإن السد سيخرج عن الخدمة. وهذا ما يدفعنا لـ توصيل الكهرباء لمدة 5 ساعات، للعلم أن مكتب الطاقة في سد تشرين وسد الفرات يقوم بتوزيع الكهرباء على جميع مناطق شمال وشرق سوريا (الطبقة والرقة وكوباني ومنبج والحسكة , قامشلي ودير الزور).
عماد عبيد (رئيس غرفة تنسيق سد الفرات)

عنفات سد الفرات-الطبقة، سبتمبر 2023

الصحة:

منذ بداية عام 2023، شهدت حالات التسمم زيادة ملحوظة بسبب تلوث مياه نهر الفرات. ووفقًا للتقارير الواردة من لجنة الصحة في مقاطعة الفرات، تم اكتشاف مصادر مياه غير صالحة للاستخدام البشري متلوثة بمواد عديدة. ويُضاف إلى ذلك، فإن سوء الوعي الصحي لدى بعض الأفراد يزيد من انتشار الأمراض السارية والمعدية. وتُسجل الحالات الحادة من الإسهال والتهابات المعدة والأمعاء، بالإضافة إلى حالات الحمى التيفية والتهاب كبد الوبائي والجرب الجلدي، ويكون هذا الانتشار بشكل خاص في المناطق الريفية، نتيجة عدم توفر مصادر مياه معقمة وانخفاض منسوب مياه نهر

الفرات.

نتيجة لتلوث مياه نهر الفرات، سجّلت الجهات المختصة في الفترة من 25 أغسطس إلى 26 نوفمبر 2022 أكثر من 50 ألف حالة اشتباه بمرض الكوليرا، مع تسجيل 98 حالة وفاة في مناطق دير الزور، ثم الرقة، وحلب، قبل أن ينتشر المرض في أنحاء أخرى من البلاد. وأشارت منظمة أطباء بلا حدود إلى ارتفاع احتمالية تفشي الكوليرا نتيجة للانخفاض المستمر في منسوب مياه نهر الفرات، والطرق الخطرة التي يضطر إليها الأشخاص للحصول على المياه.

في مقابلة مع "حمود علي"، الإداري والممرض في مركز صرين الصحي، أشار إلى أن أكثر الحالات التي تأتي إلى المركز هي حالات التسمم واللاشمانيا والأمراض الجلدية، وذلك نتيجة انحسار مياه نهر الفرات. وأوضح أن عدد حالات التسمم في شهر آب 2023 بلغ 3890 حالة. وأشار إلى أن معظم القرى التي تعاني من حالات التسمم والأمراض الجلدية واللاشمانيا تقع على ضفاف نهر الفرات، مثل قرية الملحة في المرتبة الأولى، تليها بوجاف والخشخاشة الكبيرة والخشخاشة الصغيرة ورمالة وقاراقوزاق وجعدة وشعبانية ونخمر.

مركز صرين الصحي-كوباني، سبتمبر 2023

يتبع مركز صرين الصحي تحت إشراف الهلال الأحمر السوري ويتلقى دعمًا من منظمة "أم دي أم"، وافتتح عام 2016، ويعمل على مدار الساعة مقسمًا إلى ثلاث مناوبات. يحتوي المركز على أقسام متعددة تشمل قسم الأطفال والداخلية والنسائية ودعم النفسي، بالإضافة إلى مختبر لتحاليل البول والخضاب والدم والسكري. ويوجد أيضًا فريق متجول يقوم بزيارة القرى وتوعية الأهالي للوقاية من الأمراض المزمنة والمعدية. وفي الحالات الخطيرة يتم إرسال المرضى إلى مستشفيات منبج وكوباني، وتُقدم جميع خدمات المركز مجانًا.

وأوضح المتحدث أن عدد المرضى يبلغ حالياً حوالي 10000 مريض بشكل متوسط، مع مواجهة المركز نقصاً حاداً في الأدوية ونقص في مخبر التحاليل وقد حذرت منظمات في شمال شرقي سوريا من احتمالية انتشار الأمراض الناجمة عن تلوث مياه الشرب في محافظات حلب والرقة ودير الزور وأشارت التقارير إلى أن مياه معامل الثلج الملوثة قد ساهمت في انتشار حالات الإسهال في مخيمات النازحين.

إحصائية حالات التسمم المائي لعام 2023 في مناطق الفرات

المدينة أو ناحية	عدد الحالات	السبب
كوباني	7814	تلوث مياه الفرات
صرين	697	تلوث مياه الفرات
القناية	6200	تلوث مياه الفرات

وفقًا للجنة الصحة في مقاطعة الفرات، فإن الحالات المرضية تنتشر بشكل كبير بين الأطفال، حيث يعانون من أعراض الإسهال والإقياء الشديدين نتيجة لتناولهم للمياه غير الصالحة للشرب. وتظهر هذه الحالات بشكل خاص في القرى القريبة من نهر الفرات، مثل قرى زركوتك، وتل العبر، وتل احمر، والقاسمية، والقبة، والقنايا. في هذه المناطق، حتى مياه الآبار تكون مالحة وغير صالحة للشرب، مما يجبر السكان على اللجوء إلى استخدام مياه نهر الفرات نظرًا لعدم وجود مصادر مياه بديلة.

عند قيام تركيا بنقل المياه الثقيلة، الصرف الصحي، العادمة، والمياه الصناعية جميعها في سير النهر، بالإضافة إلى وجود الكثير من الطحالب والأصداف، كل ذلك جعلت مياه النهر ضحله، وبالتالي كلما قل منسوب خزان البحيرة يزيد تركيز هذه السموم ويؤثر بشكل مباشر على الثروة السمكية التي نراها ذات نوعية رديئة و كمية قليلة، تتواجد شريحة واسعة من السكان على ضفاف النهر، يعتمدون في معيشتهم على الصيد، وقد تضررت أحوالهم المعيشية بشكل كبير نتيجة هذا الانخفاض

حمود الحمادين (مهندس وإداري في سد التشرين)

تهدد انخفاض مستوى مياه نهر الفرات المجتمعات الريفية المحاذية لضفافه والتي تعتمد بشكل كبير على الزراعة ونظام الري. وقد تسببت حالات الجفاف وفقًا لتقارير منظمات إنسانية، في تضرر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي تعتمد بشكل أساسي على مياه الأمطار، في بلد يعاني 60% من سكانه من نقص في الأمن الغذائي. وقد أشارت الأمم المتحدة إلى أن إنتاج الشعير قد ينخفض بمقدار 1.2 مليون طن خلال العام الحالي، مما يعقّد من تأمين العلف اللازم للحيوانات خلال الأشهر القادمة. وفي العراق، حذر المجلس النرويجي للاجئين من أن تراجع تدفق نهر الفرات قد يؤدي إلى حرمان سبعة ملايين شخص من الوصول إلى المياه.

قرية جزيرة السد-الطبقة 2023 ، سبتمبر

أن تقليل الكمية إلى أقل من 165 متر مكعب في الثانية، يسبب تحول النهر إلى مستنقعات والتي بدورها تخلق الأمراض والأوبئة، وهذا بحسب تقارير اختبار مياه الشرب والتقارير الواردة من المشافي وهيئة الصحة، كما يؤدي تقليل الكمية إلى خروج محطات ضخ مياه الشرب عن الخدمة وعدم وصول مياه صحية وسليمة إلى المواطنين في إقليم الفرات وخاصة القرى القاطنة على شريط نهر الفرات وأيضاً المدينة، كما يؤدي ذلك إلى شبه توقف المحطات الكهربائية عن الخدمة، مما يسبب عدم الاستقرار في المنطقة.

ففي في فصل الصيف سيزيد معدل التبخر وتزداد الحاجة إلى المياه، سواءً للشرب أو الري، وسيدق ناقوس الخطر، لأن الوضع سيئ، إذ لم يبقَ إلا القليل، وتصل المياه إلى المنسوب الميت في سد تشرين، أي توقف السد وتوقف إنتاج الطاقة الكهربائية وتوقف مضخات الري والشرب، وهذه كارثة إنسانية مقبلة.

جسر قرقوزاق-منبج سبتمبر 2023

الهجمات التركية على بنى التحتية تقطع شبل العيش للأهالي

في الفترة من5 إلى 10 تشرين الأول/أكتوبر دمرت المسيّرات التركية مرافق خدمية ومنشآت حيوية تخص الشعب السوري في شمال شرقي سوريا،[3] طاول قصفها مخازن وقود وآبار بترول وآخر للغاز ومجمعات غلال ومحطات مياه وكهرباء. وعلى مدار الشهر، استمرت الغارات المتقطعة بالمسيرات، في حين
أعلنت أنقرة أنها تعتبر البنية التحتية أهدافًا مشروعة لعملياتها.

قصفت الطائرات التركية، الحربية والمسيّرات، البنية التحتية والمعامل في مناطق قامشلو والحسكة والشهباء وديريك وعين عيسى وكوباني ومنبج والريف الجنوبي لكري سبي وبالفعل قام مركزنا (مركز معلومات روج آفا) بتوثق كل الأضرار(البشرية والمادية) في المناطق المذكورة أعلاه

عند استهداف مواقع مثل حقول النفط، لا تنحصر المخاطر بالتأثير المباشر قصير الأمد على حياة المدنيين فحسب، وإنما بالتأثير بعيد الأمد على الصحة الناجمة عن التلوث البيئي. ومع حلول فصل الشتاء، من المُرجّح أن تؤثر الأضرار التي طالت البنية التحتية للوقود ومحطات الطاقة على توفر وسائل التدفئة، وتسهم في ارتفاع أسعارها، في جميع أنحاء مناطق سيطرة قسد، إضافة إلى أنها ضربة اقتصادية، كونها المصدر الرئيس لإيرادات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا. ويرتبط التلوث النفطي بارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان وأمراض الجهاز التنفسي وظهور العيوب الخلقية في شمال شرق سوريا.

يحظر القانون الإنساني الدولي[4] على الأطراف المتحاربة استهداف البنية التحتية المدنية، بما في ذلك البنية التحتية للطاقة، إلا في حال استخدامها لغرض عسكري، وحينها يجب تقديم أدلة لتسويغ الضربات، كما يحظر البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقية جنيف على وجه التحديد "استخدام وسائل أو أساليب للقتال، يقصد بها أو قد يتوقع منها أن تلحق أضراراً بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد". ولكن في جميع أنحاء العالم، لم يلتزم المتحاربون حتى الآن، كثيراً بهذه الأحكام، التي يصعُب إخضاع مُنتهكيها للمساءلة في المحاكم الدولي.

تندرج الضربات الأخيرة ضد البنية التحتية للطاقة ضمن إطار أوسع لنمطٍ عانت منه سوريا مراراً وتكراراً منذ عام 2011، إذ قامت أطراف الحرب جميعها باستخدام البنية التحتية للطاقة كسلاح. في عام 2015، قصف النظام السوري محطة حلب الحرارية، إحدى محطات الطاقة الرئيسة في البلاد، ،لقطع الكهرباء عن أجزاء في مدينة حلب كانت تحت سيطرة المعارضة آنذاك. وفي عام 2016، قصف أيضاً محطة زيزون لتوليد الكهرباء في إدلب لتقوم الجماعات الإسلامية بنهبها. وكانت المحطتان تشكلان 15% من إنتاج الكهرباء في سوريا.

3https://rojavainformationcenter.org/ar/2023/10/%d8%a7%d9%84%d9%87%d8%ac%d9%88%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ad%d8%aa%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86-4/
4https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/api-1977

في 15 كانون الثاني 2024 عقدت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا من أمام مركزها مؤتمراً صحفياً[5] عن الهجمات التركية على شمال وشرق سوريا بحضور الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي في الإدارة والرؤساء المشتركين للهيئات. وقال حسين عثمان في بداية البيان "مُنذ سنوات تمارس دولة الاحتلال التركي حرب الإبادة ضد مناطقنا وتنتهج سلوكاً عدوانياً تجاه شعوبنا، ضاربة بعرض الحائط كافة القوانين والأعراف الدولية، وأقدمت لمرات عديدة على ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، هذه الهجمات البربرية التي يشنّها العدوان التركي لا تستند على أيّة مُبررات ولا تأخذ بعين الاعتبار أيّة أعراف وقوانين، وهي تتبع بعدوانها سياسة الأرض المحروقة وتدمير المنطقة لجعلها بؤرة صراع تاريخية تدوم لعقود وعقود كما كان حال الدولة العثمانية والحكومات المتعاقبة على السلطة الفاشية في تركياوأضاف البيان " إنّ الواجب الوطني السوري والواجب الأخلاقي". والإنساني لعموم القوى الفاعلة في سوريا والمنظمات والجهات الحقوقية والإنسانية إدراك مخاطر هذه الهجمات التي تُشن على مناطقنا وتبعاتها السلبية وتأثيراتها المحلية والإقليمية، هذا العدوان وفي ظل الحصار والإرهاب الذي يهدد المنطقة والعالم أجمع وخنق فرص الحل والاستقرار ليس إلا نهج إبادة وتدمير وهو استهداف لقيم وأخلاق المجتمع الدولي في جغرافية مناطقنا
التي تصارع الإرهاب وتحاول إنهاءه واستهدافاً لوحدة سوريا وسيادتها في جغرافية شمال وشرق سوريا ومؤسساتها الخدمية.

قالت هيومن رايتش واتش في تقرير لها بتاريخ فبراير/شباط 9, 2024 ، بينما ما يزال الاهتمام العالمي منصبًا على النزاع المدمر في غزة، تتفاقم أزمة أخرى بعيدا عن الأنظار في شمال شرق سوريا. هناك، تُعرِّض الغارات الجوية وهجمات المسيّرات التركية على البنية التحتية المدنية الحيوية سبل العيش للخطر، وتفصل المجتمعات المحلية عن الكهرباء، والرعاية الطبية، وغيرها من الخدمات الأساسية.

في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2023، أفادت "هيومن رايتس ووتش"[6] أن القصف التركي على المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في شمال شرق سوريا أدت إلى انقطاع المياه والكهرباء عن ملايين الأشخاص. حينها، قصفت القوات التركية محطات المياه والطاقة الكهربائية، والمنشآت النفطية، ومحطة الغاز المنزلي الوحيدة العاملة في شمال شرق سوريا بأكمله. في ديسمبر/كانون الأول ويناير/كانون الثاني، كثّفت تركيا ضرباتها لتشمل المرافق الطبية والطرق الحيوية التي يستخدمها موظفو الإغاثة، بحسب "تحالف منظمات المجتمع المدني في شمال وشرق سوريا"[7] المكون من منظمات دولية عاملة في المنطقة. الهجمات التي تلحق أضرارا غير متناسبة بالمدنيين والأعيان المدنية محظورة بموجب القانون الإنساني الدولي، والاستهداف المتعمد للبنية التحتية المدنية يشكل جريمة حرب. دمرت الضربات المتكررة على البنية التحتية المدنية العديد من المرافق الأساسية، ما عطّل المستشفيات والمخابز ومرافق المياه، كما أن الوقود اللازم للطهي والتدفئة والزراعة ينفد. في 29 يناير/كانون الثاني، قال تحالف منظمات المجتمع المدني في شمال وشرق سوريا إن الكهرباء انقطعت عن مليون شخص في المدن والقرى، وإن أكثر من مليونَي شخص لا يحصلون إلا على القليل من المياه الصالحة للشرب. الأضرار بالمرافق الطبية المستهدفة في ديسمبر/كانون الأول عطّلت إمدادات الأوكسجين لأكثر من 12 مستشفى خاص وعام، كما أدت الغارات على 28 منشأة صحية إلى تعطيل خدماتها، ما يفاقم خطر الأمراض المنقولة بالمياه.[8] حذّر التحالف من أن "حجم الأضرار يفوق بكثير قدرة المجتمع الإنساني على مواصلة تقديم الخدمات الطارئة المنقذة للحياة".

5https://hawarnews.com/ar/73-
6https://www.hrw.org/ar/news/2023/10/26/northeast-syria-turkish-strikes-disrupt-water-electricity
7https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/escalation-hostilities-northeast-syria-january-16th-2024
8https://www.hrw.org/ar/news/2022/11/07/syria-parties-conflict-aggravate-cholera-epidemic

القوانين التي تحظر قطع المياه

أن الحصار هو إجراء متطرف أدى إلى حرمان السكان المدنيين من قوتهم. وبموجب القانون الإنساني الدولي، المدرج في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف (حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية)، فإن الهجمات على "الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة" (بما في ذلك البنية التحتية للمياه) محظورة.[9] وقد تم توسيع هذه المخاوف بشكل أكبر في قائمة جنيف للمبادئ المتعلقة بحماية البنية التحتية للمياه بموجب المبدأ 12 وفي القاعدة 10 من المبادئ التوجيهية للجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن حماية البيئة في النزاعات المسلحة .[10] وتوضح كلتا الوثيقتين كيف يمكن "جعل البنية التحتية للمياه عديمة الفائدة" - في هذه الحالة حصار المياه في النهر - تندرج تحت هذه الفئة. بصورة مماثلة، تنص قواعد برلين لعام 2004 بشأن الموارد المائية التي وضعتها رابطة القانون الدولي[11] بموجب المادة 51 على أنه "لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يقوم المقاتلون بمهاجمة أو تدمير أو إزالة أو جعل المياه ومنشآت المياه التي لا غنى عنها لصحة وبقاء السكان المدنيين عديمة الفائدة إذا كانت هذه الأعمال قد تؤدي إلى عدم جدوى من المتوقع أن يترك السكان المدنيين بدون مياه كافية مما يؤدي إلى وفاتهم بسبب نقص المياه أو إجبارهم على الحركة.

الخاتمة

قطع تركيا للمياه آثار سلبية وخطرة على البيئة والمجتمع حيث أثر على حياة السكان بالكامل وبكل جوانبها وأصيبت الحركة الاقتصادية بالشلل وأصبح هناك نقص بإمدادات مياه الشرب للسكان وخرجت العديد من مضخات مياه الشرب عن الخدمة، بسبب نقص المنسوب في النهر والبحيرات نتيجة شح الموارد المائية، وكذلك كان التأثر واضحاً وجلياً على القطاع الزراعي, باستمرار الأزمة فقد المزارعون في هذه المنطقة محاصيلهم التي تقدر المساحات المزروعة فيها أكثر من ثلاثمئة ألف هكتار وتزرع فيها كافة أنواع الخضار والفواكه والمحاصيل المختلفة التي تشكل الأمن الغذائي لسكان هذه المنطقة ونتيجة قلة المياه زادت تركيز المواد الملوثة في المياه ما انعكس على البيئة النباتية والحيوانية في النهر وعلى ضفافه. لا شك في حال استمر انخفاض الوارد المائي كما هو الحال، ستصل السدود إلى مناسيب الحجوم الميتة لها، وتخرج عن الخدمة وسيكون الوضع كارثياً على شعوب المنطقة كلها دون استثناء وعلى الحياة الحيوانية والأسماك والنباتات في البيئة المائية النهرية. رغم أن للشعوب حقوقاً إنسانية وتاريخية في مياه هذا النهر, التي تضرب بها تركيا بعرض الحائط حالياً عندما استخدمت المياه كسلاح في الحرب على هذه المنطقة متجاوزة كل المعاهدات والاتفاقات والقوانين الدولية التي تؤكد على الحقوق المكتسبة لهذه الشعوب في الانتفاع من مياه النهر وضرورة الحفاظ على هذه الحقوق وعدم المساس بها مهما كانت الأسباب

9https://www.genevawaterhub.org/sites/default/files/atoms/files/gva_list_of_principles_protection_water_infra_www.pdf
10https://www.icrc.org/en/document/guidelines-protection-natural-environment-armed-conflict-rules-and-recommendations-relating
11https://www.internationalwaterlaw.org/documents/intldocs/ILA/ILA_Berlin_Rules-2004.pdf

مركز معلومات روج آفا

ricarabic@gmail.com

+96377005342

RiC | عربي